مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

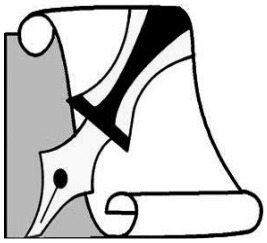

باحث للدراسات

الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اهتزت البلاد في 14 من تشرين الأول على أثر الأحداث المؤسفة التي أدت الى استشهاد 7 مواطنين في منطقة الطيونة بعد المسيرة التي دعا إليها ثنائي حزب الله وحركة أمل احتجاجا على أداء المحقق العدلي في قضية المرفأ طارق البيطار، والتي اتهما على اثرها تنظيم القوات اللبنانية ورئيسه سمير جعجع بالقيام بمجزرة مقصودة في حق المتظاهرين في عين الرمانة والطيونة.

شكل هذا الحدث صدمة للبلاد وللثنائي لا سيما في ظل العلاقة الجيدة التي تجمع جعجع مع رئيس حركة أمل رئيس مجلس النواب نبيه بري، والهدنة غير المعلنة القائمة بين القوات وحزب الله لا بل حتى العلاقة التعاونية في اكثر من مجال ومنها في مجلس النواب.

يبدو أن ما بعد تلك الجريمة ليس كما قبلها، وهو ما يدعو إلى قراءة حول أسباب خروج القوات وجعجع عن طورهما وتصعيدهما الأمور إلى حد القيام بتلك الجريمة، أو مشاركتهما فيها، بعد الكثير من الكلام والحبر المسال حول ما سمي بـ"نيو قوات" و"نيو جعجع" الذي أشير إليه كثيرا بأنه قام بمراجعة لتاريخه الدموي خلال سنين الحرب الأهلية التي كان بطل العديد من عمليات الاغتيال فيها ناهيك عن القتل في المعارك التي خاضها.

استدعت تلك اللحظة المفصلية والدراماتيكية موقفا عالي النبرة وشديد الوقع للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، مؤداها في عناوينها العامة التمسك بتصويب المسار القضائي في التحقيق بانفجار مرفأ بيروت، والدعوة الى تحقيق سريع وشفاف في مجزرة الطيونة، وإعلان تمسك بالدولة ووحدة الجيش وتماسكه ودوره كحصن للوطن وقدرته على تصحيح كل شائبة، ورفض تسهيل مخططات خارجية وداخلية لجر الجيش والمقاومة إلى الصدام.

على أن ما كان بالغ الأهمية تمثل في الرسالة التي وجهها السيد نصر الله إلى حزب القوات، من دون تسمية جعجع بالإسم مكررا ذلك مرارا، وهو أكد أن القوات هو حزب الحرب الأهلية يعتاش عليها ويسعى إليها، ويريد الخوف المسيحي سلما لبلوغها، ويريد المسيحيين وقودا لها، بينما حزب الله هو حزب السلم الأهلي، ولم يكن يوما مصدرا لقلق المسيحيين.

لم يشأ السيد نصر الله، الذي قدم الدلائل على كلامه، الغوص في أحداث يريد اللبنانيون طيّها وهي أصلا تعود إلى سنين الحرب، وهو ركز على الماضي الحديث. فالتاريخ يقول إن القوات ورطت المسيحيين بحروب خسرتها وانتهت بتهجير المسيحيين وغيرهم، بينما تاريخ حزب الله يقول إنه ما دخل حربا إلا

وخرج منها منتصرا، وإنه دائما حيث كان هناك وجود مسيحي في ميادين حربه فقد كان معنيا بحفظ هذا الوجود وحمايته، في لبنان وسوريا، بينما تحالفت القوات مع جبهة النصرة وتنظيم داعش اللذين قاتلهما حزب الله دفاعا عن المسلمين والمسيحيين الذين تهجروا منهم ايضا في العراق، لكي لا ننسى ذلك.

وفي ذلك مقارنة موجهة إلى وجدان الجمهور المسيحي خصوصا واللبناني عامة وتكرارا حيث ينفع عندما أعلن جهارا أنه يرفض المثالثة التي قدم عرضها الفرنسيون، وبذلك يتمسك الحزب بصيغة اتفاق الطائف التي يُتهم بأنه يريد الخروج منه بعد تعاظم شأنه وشأن الطائفة الشيعية بعد 32 عاما على إقرار هذا الاتفاق الذي وضع حدا للحرب الأهلية العبثية. وكذلك إيمانه الذي لا يتزعزع بالمناصفة كمصلحة لبنانية أولا، والتمسك بقوانين الانتخاب التي تريح المسيحيين للسبب نفسه، وهو فعل المستحيل ليصل الزعيم المسيحي الواسع التمثيل إلى رئاسة الجمهورية لهذا الغرض، رئيس التيار الوطني الحر ميشال عون، على رغم عتب حلفاء وأصدقاء.

لكن المؤكد أن ما سيحفر في الذاكرة من الكلمة المطولة التي ألقاها الأمين العام لحزب الله، هو القول بمعادلة ردع لحسابات القوات التي تقول إن لديها خمسة عشر ألف مقاتل وإن حزب الله أضعف مما كانت عليه منظمة التحرير الفلسطينية قبل خروجها من لبنان في العام 1982، والقوات اليوم أقوى مما كانت أيام زعيمها ومؤسسها بشير الجميل، وإن الظرف الإقليمي يساعد الفوز بحرب على حزب الله.

فكان لزاما التذكير أن على القوات قبل التورط في حرب، لا يريدها حزب الله وسيسعى إلى تفاديها بكل ما يستطيع، أن تقيم حساباتها على الوقائع، منبها إلى أن حزب الله لديه في جسمه العسكري المنظم فقط من دون سائر أجهزته شبه العسكرية وقدرته التعبوية، 100 ألف مقاتل تحت السلاح، وأن الجهات الدولية والإقليمية التي يراهن عليها حزب القوات لن تتورط في حرب وهي تقيم ألف حساب للمواجهة مع المقاومة.

سيلجأ كثيرون إلى محاولة اقتناص ذلك كما عمدوا بعد احداث 7 أيار 2008، التي قام بها الحزب تجنبا لما هو أسوأ بكثير، وكذلك الأمر اليوم فأمام البرنامج الحقيقي لحزب القوات وهو الحرب الأهلية في لبنان وإقامة كانتونات، بما يجعل أكبر تهديد للوجود المسيحي في لبنان وأمن المجتمع المسيحي هو حزب القوات، فإن تجنب الحرب هو في اعلان جزء يسير من القدرة العسكرية لحزب الله الذي يمر في أهم مرحلة له في المنطقة.

كما أن هذا الكلام لم يكن موجها للقوات فحسب، بل للأميركيين لإيصال رسالة إلى واشنطن بأن الانخراط في هذا المشروع سيستدعي ردا نوعيا كبيرا من حزب الله وحلفائه حتى إخراج النفوذ الأميركي من المؤسسات الأمنية والقضائية، لذلك كانت رسالة للأميركيين لثنيهم عن ذلك إذا كانوا هم يدفعون جعجع لهذا المشروع، أو ثني الأخير، "السفاح والمجرم"، إذا كان يتصرف من منطلق مشروعه الخاص الذي سيلحق أضرارا فادحة في المصالح الأميركية في لبنان. وبهذا لم يكن التهديد بهدف الحرب بل منعها، ولا داعي للتاكيد بأن الكلام موجه إلى العدو الاسرائيلي.

يبدو واضحا بأنه السقف الأعلى الذي يوجهه الحزب إلى القوات ورئيسه، والذي لم يصل إليه خطاب السيد نصر الله حتى إزاء الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط خلال اسوأ مراحل العلاقات معه. وربما اقترب حد هذا الهجوم إلى ذلك الكلامي الذي شنه السيد نصر الله والحزب على المجموعات التكفيرية في عز المواجهة معها وخلال قيامها بعملياتها الانتحارية التفجيرية في لبنان، وهي في الأصل حليفة جعجع في حربه على النظام في سوريا وعلى حزب الله، حسب الحزب.

والرسالة موصولة أيضا إلى بعض الأفرقاء من حلفاء جعجع ومنهم البطريرك الماروني بشارة الراعي ومرجعيات وقيادات مسيحية عليها أن تُفهم جعجع بعبثية ما يقوم به وبتوعية المسيحيين حيال المشاريع الجهنمية التي يأخذهم جعجع إليها.

وكالعادة في مثل تلك المصائب، احتكم الحزب إلى التحقيق القضائي وهو دأبه في محطات عديدة قدم فيها شهداء وآخرها جريمة خلدة، لكنه حذر من أنه سينتظر مدة زمنية سقفها شهر واحد وفي حال لم تتحقق هذه المطالب سيدفع الحزب وحلفاءه إلى طرق أخرى تعلن في الوقت المناسب.

ومن المفيد أن نلفت النظر إلى أن السيد نصر الله لم يجار الهجوم الذي شُن من قبل بيئة مؤيدة للمقاومة على الجيش اللبناني بعد الفيديو الذي انتشر حول قتل أحد العسكريين احد المواطنين العزل. وهو دعا إلى تحصين المؤسسة العسكرية ووحدتها وعدم وصمها بهذا القتل، وهو ما يوازي تمسك الحزب بالقضاء اللبناني.

يشير البعض إلى أن هذا الحادث هو الأكبر والأخطر منذ تاريخ إعلان وقف الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي مع ما حمله هذا الإعلان من التباسات وجرائم لاحقة لا تقل عما ارتكب خلالها.

لكن إذا كانت جريمة الطيونة هي التهديد الجدي الأول للسلم الأهلي اليوم، فإن البلاد قد مرت بالكثير من الأحداث المفصلية وقد تعاملت معها المقاومة بكثير من العقلانية ومنها ما أدى إلى خسارتها للشهداء ولعل أبرز مثال على ذلك كان في حادثة طريق المطار العام 1993 حين حمل شهر أيلول من ذلك العام التحدي الأول لحزب الله في كيفية إدارة أي اعتداء مهما كان مؤلما، فقاربه بعقلانية وكان هذا دأبه في السنوات التي تلت عند أحداث عديدة لا تقل خطورة عن حدث الطيونة.

ويبدو من الأهمية بمكان في هذه الأيام من مقاربة تحبط مخطط جعجع، والجميع يدرك أن كمينا محكما قد أعد وجرى نصبه من قبل مجموعات مسلحة منظمة تعرف جيدا كيف تنصب الكمائن وهي مدربة بإتقان على استخدام سلاح القنص والتموضع القتالي الاحترافي في الأبنية المشرفة على الطريق الذي ستسلكه التظاهرة...

على أن ما هدف إليه جعجع من ارتكاب المجزرة في هذا التوقيت، تحقيق جملة من الأهداف، يريد اولا توظيفها في حملة الانتخابات النيابية المقبلة عبر تصوير نفسه المدافع عن المسيحيين الذي يستطيع مقارعة السلاح بالسلاح على الارض بعد ما حصل خاصة في ايار من العام 2008.
هي ليست المرة الأولى التي ينزل فيها القواتيون إلى الشارع، فهم نزلوا واعتدوا على انصار التيار الوطني الحر في 23 كانون الثاني من العام 2007 في رسالة ذات دلالة خلال مرحلة اعتصام المعارضة اللبنانية في وجه حكومة الرئيس فؤاد السنيورة على خلفية انسحاب الوزراء من الحكومة في قضية المحكمة الدولية.

كان في ذلك عبرة في أنهم حزب الشارع. واليوم يريد جعجع استعادة المبادرة وإجهاض الانجازات التي حققها حزب الله وحلفاؤه من وراء قراره كسر الحصار الأميركي، باستيراد المشتقات النفطية من ايران، ونجاحه في إجبار واشنطن على تخفيف حصارها على سورية لاستجرار الغاز المصري والكهرباء من الأردن عبر سورية إلى لبنان.. وتسهيل تشكيل الحكومة بعدما كانت تضع فيتو على حكومة يشارك فيها حزب الله وحلفاؤه.

كما يريد استدراج الحزب إلى الوقوع بفخ الفتنة وبالتالي العمل على محاولة تشويه صورته والنيل من سلاحه ضد الاحتلال ضاربا حلف حزب الله مع التيار الوطني الحر..

طبعا لم ينزلق حزب الله وحركة أمل إلى فخ الفتنة في الرد على جريمة القوات، وبالتالي لم يتحقق لجعجع ما أراده من تشويه لسلاح المقاومة وتبريره لاستخدام سلاحه والقول انه كان في حالة دفاع عن النفس في مواجهة متظاهرين مسلحين وليسوا سلميين.

كل ذلك لم يحصل، لأن قيادتي حزب الله وأمل تنبهتا للمخطط المراد تمريره، والشرك الذي أريد لهما ان يقعا فيه.. ولهذا كان قرارهما بضبط النفس وعدم الانجرار إلى حيث يريد جعجع، وبالتالي قطع الطريق على مخططه الفتنوي والعض على الجراح والصبر والتحمل في سبيل منع الفتنة التي لا تفيد منها سوى "إسرائيل" للنيل من المقاومة وسلاحها الذي حرر الأرض وفرض معادلات الردع في مواجهة جيش الاحتلال وشل قدرته على شن الاعتداءات على لبنان وسرقة ثرواته في البحر والبر..

على أن الإخفاق الثاني الذي مني به جعجع كان مسيحيا، عندما فشل في إحداث استقطاب مسيحي بدفع التيار الوطني الحر إلى التراصف خلف موقفه، وبالتالي تفجير تحالفه مع حزب الله.. وقد جاء موقف رئيس التيار جبران باسيل، في ذكرى 13 تشرين الأول، واضحا في تمسكه بوثيقة التفاهم مع حزب الله، وتثمينه لموقفه بعدم الانجرار إلى الفتنة، وتحميل جعجع المسؤولية الكاملة عما حصل في الطيونة، مستعرضا تاريخ زعيم القوات.

وفي موضوع الصراع بين القوات والتيار، هناك رأي يقول إن المعركة الإنتخابية المقبلة بينهما ستكون معركة كسر عظم، فالفريقين يتنافسان على حجز الكتلة المسيحية الاكبر في المجلس النيابي تمهيدا لخوض المعركة الرئاسية، ويستند أصحاب هذا الرأي الى ان وجود الطرفين في الشارع المسيحي لا يزال مهيمنا رغم وجود المجتمع المدني، الذي لن يكون مؤثرا كثيرا.

إن نتائج هذه المعركة المفترضة بدأت بالظهور في كل ملف من الملفات الخلافية التي تعيشها البلاد اليوم، لا سيما أحداث الطيونة، فالمستهدف السياسي الأول لما قام به القوات هو التيار عبر القول للمسيحيين أن حليف التيار يريد استهداف المسيحيين، والقوات ستحميهم، لذلك كان على التيار البحث بدوره عن خصم يحاول من خلاله القيام بمعركته الخاصة، فكانت في السابق حركة أمل التي يتهمها التيار بالتنسيق مع القوات لإضعافه..

يعتقد هؤلاء أن الوطني الحر والقوات بدآ بنسج تحالفات تجعلهما خصمين قويين للغاية، لن يتمكن أي طرف من غلبهما في مناطق وجودهما، على عكس ما كان متوقعا منذ شهرين تقريبا، عندما لم يكن

الفريقان قادران على إيجاد حلفاء أقوياء يمدون اللوائح بحواصل انتخابية إضافية، وتحديدا في المناطق الأساسية في كسروان جبيل أو زحلة أو المتن.

في المقابل، هناك رأي آخر يظن أن المعركة لن تكون بين التيار والقوات بقدر ما ستكون بين الأول ونفسه، والقوات والمجتمع المدني او قوى الحراك الشعبي، وأصحاب هذا الرأي يعتبرون أن الوطني الحر لن ينظر للقوات، إذ لديه ما يكفيه من الهموم الإنتخابية التي عليه تخطيها لتحقيق نتائج إيجابية تجعله الرقم واحد في الشارع المسيحي، وأبرز هذه الهموم هي مواجهة الماكينة الإعلامية التي تواجهه منذ عامين حتى اليوم، ووصول العهد الرئاسي الى خواتيمه، بحيث لم يعد لديه ما يقدمه لمد تياره بالقوة اللازمة خلال الإنتخابات، بينما القوات اللبنانية ستجري معركتها الأساسية مع مرشحي الثورة المدعومين أميركيا، لأنهم يمثلون قوى 14 آذار في شكل مغاير عن نسختهم القديمة.

يشير هؤلاء إلى أن المجتمع الدولي أخذ قراره بدعم الكثير من المرشحين للإنتخابات النيابية المقبلة، وأغلب هؤلاء سيخوضونها على المقاعد المسيحية، وأغلبهم أيضا من أصحاب فكر 14 آذار وبالتالي سينافسون القوات اللبنانية على الأصوات بالشارع المسيحي، لا التيار الوطني الحر، لذلك هناك معركة أساسية على القوات التنبه إليها.

في موازاة ذلك، ثمة مشكلة قواتية أخرى. لم يقف تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي معها في حادثة الطيونة. ويبدو ان شعار التهدئة يخفي قراءة عقلانية حيال حزب الله ويعيد فتح الحسابات القديمة مع القوات، في مقابل ضغط خارجي عليهما لخوض الانتخابات معا.

وتُطرح علامات استفهام حول موقفي تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي مما جرى، ولا سيما في ظل كلام عن رسائل بعثا بها إلى حزب الله وحركة أمل عبرت عما يشبه نأيا بالنفس عن كل ما يمكن اعتباره تأييدا للقوات، بعدما شعر الفريقان بخطورة ما يحدث وبأن لهجة حزب الله عالية إلى حد لم يكونا يتوقعانه.

لكن المستقبل والاشتراكي سيكونان أمام تحد مفصلي من الآن فصاعدا، في ضوء ما وصل من معلومات عن ضرورة خوضهما الانتخابات مع القوات في الاستحقاق المقبل، ما يجعلهما في موقع حساس، لإعادة استيعاب ردود الفعل قبل الربيع المقبل.

وإذا كان رئيس القوات اعتبر ما جرى أنه ميني 7 أيار، فإنه بذلك أعاد تذكير المستقبل والاشتراكي بما تعرضا له آنذاك وبكيفية إدارتهما للأزمة حينها، إذ إن الأول لم يواجه رغم ما قيل عن أموال كثيرة أُنفقت يومها على قوى خاصة، فيما واجه الثاني شعبيا وفي السلاح في اللحظات الأولى، قبل أن يعود ليعقد تسوية سياسية مع حزب الله.

لكن اللافت أخيرا، أنه في مقابل الزهو القواتي بما تحقق، وجد تيار المستقبل، كقيادة عليا ومستشارين، في ما جرى فرصة سانحة للانقضاض على القوات. وهم سبق أن تعاطوا مع ملف المرفأ منذ اللحظة الأولى عشوائيا، تارة مع التحقيقات وضد رفع الحصانات، وأخرى ضد المس بالرئيس حسان دياب، والتشفي من النائب نهاد المشنوق، ومن ثم رفض تسييس الملف وإجراء تحقيق دولي.

وهم بذلك لم يكونوا يريدون اختلاق مشكلة مع حزب الله وأمل. لكن الأحداث الأمنية الأخيرة أظهرت تيار المستقبل وكأنه أمام تحدي حسم خياره المطلق، وتصفية حسابات مع القوات، بدءا من موقفها من الرئيس سعد الحريري إبان أزمته في الرياض، وعلاقتها مع السعودية التي لا تزال متقدمة خصوصا مع اقتراب الانتخابات النيابية، وموقفها من حكومة الحريري عشية 17 تشرين وعدم تسميته رئيسا للحكومة.

اللافت في ما قام به المستقبل أنه بات من دون حليف مسيحي بعد خلافه مع التيار الوطني الحر، وأنه في لحظة مفصلية تخلى مجددا عن حليف مسيحي ولو كان سابقا.

وهنا يتقاطع دور الاشتراكي مع المستقبل. ولعل وعي رئيسه وليد جنبلاط الدائم في مفاصل الاشتباكات الحساسة، وواقعيته باستدراك المواقف العالية السقف وتدوير الزوايا، جعله لا يرى في ما جرى إلا مناسبة للانتقال إلى المربع الآمن.

يهدف جنبلاط إلى تعزيز التواصل مع العهد برئيس الجمهورية ميشال عون والنائب جبران باسيل، مع تراجع علاقته مع رئيس القوات سمير جعجع ويهمس في احاديثه الداخلية بكثير من الضغينة تجاه جعجع الذي يشير إلى أنه لم يتعظ من كل ما حصل معه في تاريخه، وكان ذلك حتى قبل أحداث الطيونة.

وما جرى بالأمس يعتبر قضية أكثر من خطرة بالنسبة إلى جنبلاط، بالمفهوم الأمني والعسكري والسياسي، إلى حد لا يرى معه موجبا أن يحسب عليه بأنه قد يؤيد أي تصرف عسكري للقوات التي سبق أن تقاتل معها في الجبل. كذلك لا يمكن أن يفهم من موقفه أي استنتاجات سريعة باحتمال الوقوف ضد بري وحزب الله، ولو أن قاعدته تنظر بعين الرضى إلى ما جرى.

في المحصلة، لا يخشى جنبلاط شيئا كما يخشى التطورات الأمنية في الداخل وهذا كان دأبه منذ احداث ايار 2008، وهو ليس القلق سياسيا بل وجوديا أيضا. فقبل حادثة الطيونة كان جنبلاط في طليعة المدافعين عن المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، وبعد كمين الطيونة صار عمل البيطار بالنسبة لجنبلاط يشوبه خلل إجرائي وبات يدعو إلى وجوب العمل على تصحيح مسار عمل القضاء في قضية انفجار مرفأ بيروت. وهو قرأ بما حدث أن المستهدف أيضا شريكه الكبير في زمن الحرب وزمن الحكم المستمر، أي بري، بالتالي لم يعد بمقدوره اتخاذ موقف متذبذب.

وفي الفترة الأخيرة عمد جنبلاط إلى عقد اجتماعات مع قيادات في حزبه وكتلته النيابية. وعبّر عن استياء كبير من المغامرة غير محسوبة النتائج التي أقدم عليها جعجع. ويتردد أنه رفض طلبات خارجية لتجديد التحالف الذي قام في 14 آذار 2005. وينقل مقربون منه أن جعجع يدفع الى هذا الأمر لقيام جبهة إسلامية – مسيحية ضد حزب الله. لكن جنبلاط، حسب مقربين منه، حذر من خطورة هذا التقدير في الموقف وأن الأمور لا تسير على هذا النحو، مجددا أنه منشغل هذه الأيام بمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية والمعيشية على الدروز، ويسعى إلى منع وقوع فتنة بين الدروز أيضا. وهو ليس في صدد الدخول في أي محور يقود إلى مشكلة كبيرة في البلاد.

أما بالنسبة إلى الحريري، فهو غائب عن السمع ويُغلب الصمت. أما نوابه والمقربون منه فيكتفون بالإشارة إلى بيان رؤساء الحكومات السابقين على أنه يعبر عن موقف تيار المستقبل، بينما تتحدث مصادر مستقبلية عن أن الحريري في موقف حرج جدا، إذ لا يمكنه أن يأخذ موقفا حادا من جعجع، في ظل ما يسمع عن تبن لجعجع ودفاعا عنه سعوديا، ناهيك عن وضعه الشعبي المأزوم في ظل رفع صور جعجع في عدد من المناطق المحسوبة على تيار المستقبل، بخاصة في طرابلس وعكار.

يبدو أن جنبلاط والمستقبل قد وجدا اليوم نقطة تقاطع أساسية تعيد وصل ما كان بينهما، على قاعدة النظر بارتياب إلى تحرك القوات سياسيا وعسكريا، وما يمكن أن تحصد نتيجة ذلك في دول حليفة ولا سيما عربيا. لكنهما قد يضطران إلى القفز فوق كل هذه الاعتبارات عندما تقترب ساعة الانتخابات، ووضع رعاتهما الإقليميين والدوليين لهما، مرة أخرى، أمام استحقاق إعادة التحالفات إلى سابق عهدها.